المختار عند الاشاعرة يتبع فيه صاحب العمدة ابا منصور الماتريدي والمراد
بالاحكام في قولهم اجراء الاحكام هي احكام الدنيا من الصلوة خلفه والصلوة
عليه ودفنه في مقابر المسلمين وغير ذلك كحصة الدم واحلال المناكح
المسلمة ونحو ما قال في شرح المقاصد ولا يخفى ان الاقرار لهذا الغرض اي
لاجراء الاحكام لا بد ان يكون على وجه الاعلان والاظهار للامام وغيره
من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان للامام فانه مجرد التكلم وان
لم يظهر على غيره واتفق القائلون بعدم اعتبار الاقرار على انه يلزم المصدق
ان يعتقد انه متى طولب به اتى به فان طولب فلم يأت مع قدرته من غير عذر
كفر عناد وهذا ما قالوا ان ترك العناد شرط وفسروه به اي فسروا ترك
العناد بان يعتقد انه متى طولب بالاقرار اتى به هذا كلام متصل في ضم الاقرار
الى التصديق ركنا او شرطا والاضم غيره مما هو شرط محض ما فقد نبه عليه بقوله
وبالجملة فقد ضم الى التصديق بالقلب على القول بانه مسمى الايمان او
الى التصديق بهما اي بالقلب واللسان في تحقق الايمان واثباته امورا
رفع بقوله ضم نائب عن الفاعل الاحلال اي تنكسا لامور احلال بالايمان
اتفاقا كترك السجود للصنم وقتل نبي كذا في شرح المقاصد وهو سهو والصواب
حذف الكاف بان يقال وقتل نبي عطفا على السجود اي وكترك قتل نبي او
الاستخفاف به او الاستخفاف بالمصحف والكعبة ولو عطف الجميع بالواو
واعاد الباقي الكعبة ليكون المعنى وترك الاستخفاف به وترك الاستخفاف
بالكعبة فيشمل بالاستدلال ترك الاستخفاف بكل منهما بالحكم لكان اولى
وكذا اي كما مر من ان ارتكاب احد الامور يحل بالايمان وتركه كافر
مخالفة ما اجمع عليه من امور الدين بعد العلم به مجمع عليه واشاره اي انكار ما اجمع
عليه بعد العلم به اي بانه مجمع عليه فقوله بعد العلم به متعلق بكل من انكار الخ فقيه
والانكار وقيد الامام النووي انكار المجمع عليه بما اذا كان فيه نص وبتركه

وبتركه في معرفة الخاص والعام كانكار ان بنت الابن كالبنت مع بنت
الصلب حيث لا عاصب فانه مجمع عليه وفيه نص لكنه مما يخفى على العوام
قال الامام ابو القاسم الاسفرائيني بعد ذكرها اي ذكر الاحوال التي
ذكرها او وجد ذلك الاحوال دلت على ان التصديق الذي هو الايمان
معقود من قلبه الى ان قال يعني الامام ابا القاسم اشار اليه لاستحالة ان
ان يقتضي ان يقضي السيف بكفر من صح ايمانه لانه مجمع للمصدقين ولا يخفى على
متامل ان بعض هذه الامور التي عدها كفر قد يثبت اي يوجد ويتحقق
وصاحبها مصدق بالقلب وانما يصدر عنه لغلبة الهوى فتوقف الايمان
بتصديق القلب فقط غير مانع لصدق التوقف مع انتفاء الايمان والمنفي
في تحقيق معنى الايمان امور الاول ان الايمان وضع اي موضوع الهي
من عباده واعمال امر الله سبحانه به عباده اي امرهم بالتلبس به اعتقادا
وعملا ورتب على فعله اي التلبس به لازما لا يتخلف عنه وذلك اللازم
هو ما شاء سبحانه من خير بلا انتقاء وهو سعادة الابد ورتب سبحانه على تركه
اي تركهم التلبس به ذلك الموضوع حسنه ما شاء من شر بلا انتقاء وهذا
الضد وهو شقاوة الابد لازم الكفر شرعا والامر الثاني ان التصديق بما
اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من اقرار الله تعالى بالالوهية وغيرها مما اخبر
به كالحشر والجزاء والجنة والنار اذا كان ذلك التصديق على سبيل القطع
منوط بعض من مفهوم الايمان فقوله من مفهومه خبر ان مع عبارته
والامر الثالث انه ضد اعتبر في ترتب النفي اي التلبس بذلك الموضوع
الذي امر به العباد يعني الايمان وجود امور عدمها اي عدم تلك الامور
مترتب صدقه مترتب بصيغة اسم المفعول والمعنى انه يترتب الضد الذي
هو شر بلا انتقاء على عدم تلك الامور وتلك الامور التي اعتبر وجودها
لترتب ذلك اللازم ويترتب على عدمها ضده كتعظيم الله تعالى وتعظيم

هو ما رواه البخاري
عن ابن مسعود
رضي الله عنه
رضي الله عنه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)